معايير تقييم الدوريات العربية واستخدامها في نشر الأبحاث العلمية (من وجهة نظر الباحثين)

د. حميدة بنت عبيد الصبحي

أستاذ مشارك بقسم علم المعلومات جامعة أم القرى

المستخلص:

تسعى الدراسة إلى إيجاد سبل من شأنها الارتقاء بمستوى نشر الدوريات العلمية الصادرة باللغة العربية من خلال: الوقوف على آراء الباحثين في تحديد أهم السمات أو المعايير أو الشروط المفترض أن تتوفر في الدوريات الراغبين النشر بها والتعريف بمعايير وسمات الدوريات العلمية المحكمة واستخلاص معايير موحدة ويقنن توفيرها في الدوريات العلمية المحكمة العربية.مستعينة لتحقيق ذلك بمنهج تحليل المضمون والمنهج المسحي ثم أسلوب دلفي، وقد توصلت إلى النتائج التالية: إن هناك عدة مواصفات يطمح الباحثون العرب بتوفرها في الدوريات التي يرغبون نشر أبحاثهم بها، تدل معظمها على اهتمامهم بجودة الأعمال المنشورة في تلك الدوريات وجودة مستوى الدورية وفعاليتها. وأكثرها أن تكون الدورية محكمة وبها لجنة معتمدة ومعروفة لتحكيم الأبحاث قبل نشرها بتأييد ٩٥% من الباحثين ، كذلك تأييد جميع الباحثين والخبراء وجود معايير موحدة لا بد أن تعمم على الدوريات العربية.

الكلمات المفتاحية:

الدوريات العربية – معايير نشر الدوريات – الدوريات العلمية المحكمة – تقييم الدوريات – نشر الأبحاث العلمية – تحكيم الأبحاث العلمية.

تمهـــيد :

تواجه الدوريات المتخصصة في عالمنا العربي العديد من الأمور الشائكة بالنسبة للناشرين والباحثين والمكتبات. فالدوريات تعرف بانها ذلك المصدر الذي ينشر بصورة دورية منتظمة وتنشر الدوريات المتخصصة دراسات علمية في مجال علمي معين، وتبرز اهميتها بجودة وحداثة المعلومات التي تشتملها، لذا يلجأ بعض ناشريها إلى وضع لجان تحكيم

للاختيار وفق معايير أو شروط تعتمدها وتطبقها على الأبحاث التي تنشرها، كما يسعى الباحثون لنشر أبحاثهم من خلالها وتواجههم صعوبة في تحديد واختيار الدوريات المناسبة والتي تواكب اهتمام الجهات التي يتبعونها وتحديد المواصفات التي تشترطها جهاتهم وتتحلى بها تلك الدوريات خاصة للراغبين في الحصول على ترقية علمية، كذلك تعمد بعض المكتبات إلى الاشتراك في الدوريات المحكمة فقط في تنمية مجموعات قسم الدوريات وتجد صعوبات عدة في تتابع أعدادها ومكان لحفظها وصيانتها ووضع سياساتها....

وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على الجانب الذي يهم الباحث في اختيار الدورية المناسبة لنشر بحثه بناء على معايير خاصة سيتم الاتفاق عليها من جانب الباحثين.

أولا : الإطار العام للدراسة

مشكلة الدراسة:

يحتاج الباحثون دوما إلى تأصيل أبحاثهم ونشرها في دوريات موثوق بها، ويقع الكثير منهم في حيرة حيث يتطلعون لنشر أبحاثهم في دوريات تتسم بسمات معينة تؤهل الدورية للوصول لمستوى من الثقة والجودة التي تحقق طموح الباحثين وتضمن لهم المصداقية الكافية والأمان في حماية حقوقهم والاعتراف أو اعتماد الدورية لدى جهات يهتم بها الباحثون أو يتبعونها. ومن هنا أتت هذه الدراسة لتقف على اهم المعايير التي ينشدها الناشرون والباحثون في الدورية العلمية المحكمة، وبالتالي يمكن تحديد مشكلة الدراسة في ما مدى موائمة الدوريات العلمية العربية لطموح الباحثين؟ وما مدى تطبيق معايير الدوريات العلمية المحكمة في الدوريات العربية؟

أهمية الدراسة :

إن نشر الأبحاث في دوريات علمية محكمة ومطبقة لمعايير معينة يضمن مستوى جيدًا ومعتمدًا للدورية،إضافة إلى وجود تغطية ومتابعة مستمرة لاستخدام البحث؛ حيث يكون معد البحث المنشور في الدورية على معرفة باستخدام بحثه من جانب الغير من اطلاع واستشهاد ومرات الاستخدام.... يعد مطلب العديد من الباحثين وهاجسهم عند نشر أبحاثهم، وأن جودة الدوريات والأبحاث المنشورة بها بناءا على تطبيق المعايير العالمية والمعمول بها في تقييم الدوريات له دور كبير في استدامة تنمية المجتمعات العلمية العربية.

وقد استهدفت هذه الدراسة الوقوف على مدى تطبيق معايير مقننة عند النشر ومعترف بها، واهم المعايير التي يصبو لتطبيقها الباحثون والناشرون على حد سواء.

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى وضع معايير للارتقاء بمستوى نشر الدوريات العلمية الصادرة باللغة العربية من خلال الأهداف التالية:

١- الوقوف على آراء الباحثين في تحديد أهم السمات أو المعايير أو الشروط المفترض أن تتوفر في الدوريات التى يرغبون فى النشر بها.

٢- تحديد معايير وسمات الدوريات العلمية المحكمة.

٣- استخلاص معايير موحدة ويقنن توفيرها في الدوريات العلمية المحكمة العربية.

أسئلة الدراسة:

١- ما هي الشروط أو المعايير التي تلتزم بتطبيقها الدوريات في الدراسات المنشورة بها؟

٢- ما هي آراء الباحثين في الدوريات التي ينشرون بها أبحاثهم ؟

٣- ما السبل التي يمكن من خلالها تطوير عملية النشر العلمي للأبحاث العلمية في الدوريات العربية؟

مصطلحات الدراسة:

الدوريات : Periodical

معظم التعريفات المتناقلة في الإنتاج الفكري ما زالت تفند الدوريات بالمطبوعات المنتظمة ولكن لتنوع صدورها –فقد تصدر مطبوعة أو إلكترونية ورقمية – فيمكن استخلاص التعريف التالي: هو مصدر المعلومات الذي يصدر مطبوعا أو غير مطبوع، وبصفة منتظمة وبفترات محددة وأعداد متتالية، تحت عنوان واحد وذات رقم متسلسل متوالٍ، يحتوى على عدد من المقالات أو الدراسات لمؤلفين مختلفين ، قد تكون متخصصة في موضوع واحد أو عامة.

التقييم : Evaluation

وقد ورد في معجم المعاني قيَّمَ الشيء تقْييمًا أي قَدَّر قيمَتَهُ، كما عرف التقييم بأنه "عملية منظمة يستهدف بها تحديد كفاءة أو قيمة أو معنى شيء ما".

الدورية المحكمة: Refereed Periodical

حدد فراج المقصود بالتحكيم Peer review or Refereeing، في الدوريات العلمية، بأنه تقييم المقالات المقدمة لتلك الدوريات وذلك لتقرير نشرها من عدمه. ونقل تعريف

الأكاديمية البريطانية للتحكيم العلمي بأنه "تقييم نتائج البحث العلمي، أو مخططات هذا البحث، وذلك وفقًا لكفايتها، وأهميتها، وأصالتها؛ وذلك من قبل خبراء مؤهلين يعملون ويقومون بالبحث في نفس التخصص العلمي".

ويمكن تعريف الدورية المحكمة إجرائيًا بأنها الدورية التي تخضع أبحاثها للتحكيم من قبل هيئة تابعة للدورية مكونة من خبراء أو متخصصين موضوعيين في مجال النشر العلمي ويعملون على تقييم الأبحاث قبل نشرها وفق قواعد أو معايير حُدِّدَت مسبقا من جانب لجنة التحرير بالدورية.

تقييم الدوريات : Periodical Evaluation

(ت.إجرائي) عملية منظمة ومقننة لقياس مستوى أداء الدورية وفق معايير أو ضوابط يُتَّفَق عليها من جانب هيئة معترف بها لتحديد جودة المحتوى وجودة الإخراج والإتاحة.

ثانيا: الدراسات السابقة:

إن من المؤشرات العلمية التي خرجت بها بعض الدراسات حول أسباب ضعف الإنتاج الفكري العربي وضعف المحتوى الرقمي في قواعد البيانات العالمية هي: غياب البرامج المحوسبة التي تعنى بتحليل المراجع والاستشهادات المرجعية العربية الواردة في هذا الإنتاج، وانعدام البرامج الآلية التي تقدم مؤشرات إحصائية ببليومترية تبرز التوجه البحثي العربي، وتعين صناع القرار في المؤسسات البحثية والأكاديمية والباحثين أيضا في توجيه مسار البحث العلمي العربي ومعرفة نقاط القوة والضعف في التخصصات العربية المبحوث فيها، وعرض الخريطة القياسية للعلوم العربية وتفرعاتها. فقد وجدت أدوات متقدمة وبرامج عالمية تقدم حلولا لتحليل النتاج الفكري الأجنبي (المنشور باللغة الإنجليزية) مثل Scopusو Journal Citation Report (JCR) إلا أن هذه البرامج لا تدعم النتاج الفكري المنشور باللغة العربية، كما أنها غير مجانية، ولا تتيح الاستخدام الحر والمفتوح للمؤسسات والأفراد. ومن هنا اتت دراسة (Alzeheimiو Zeki)[1] بهدف قياس فاعلية بناء وتطوير برنامج محوسب لإدارة وتحليل الدراسات الببليومترية والاستشهادات المرجعية العربية. وقد عمدت الدراسة إلى طريقتين لتحقيق أهداف الدراسة وهما؛ بناء برنامج محوسب (مفتوح المصدر) باستخدام لغة PHP وMYSQL من أجل إتاحة الفرصة للمطورين للتطوير المستمر وإتاحته مجانا للمتخصصين في مجال الدراسات الببليومترية وبهذا يكون أول برنامج عربي مفتوح المصدر في مجال التحليل الآلي للدراسات الببليومترية، وتجربة البرنامج على

دوريات عربية محكمة وقياس فاعلية التقارير والإحصائيات الببليومترية ومدى تطابقها مع القوانين الببليومترية مثل قانون لوتكان وقانون برادفورد، ومدى استيفاء البرنامج للخصائص والمؤشرات التي تقدمها البرامج العالمية الداعمة للإنتاج الفكري الأجنبي والتى تتيحها Scopus و Google Scholar و Science Direct. واعتمدت الدراسة على المنهج البنائي والتجريبي لقياس فاعلية برنامج محوسب مفتوح المصدر في مجال الدراسات الببليومترية العربية Arabic Citation Engine وقُيِّم البرنامج من خلال إدخال بيانات عينة من المقالات العربية المنشورة في الدوريات التي تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا MUII وفحص التقارير والمؤشرات العلمية التي يستخرجها البرنامج ومدى دقة المعطيات بناء على القوانين الببليومترية. فارتبط الوصول الحر ارتباطا وثيقا بالشبكة العالمية للمعلومات والذي قصد به النشر الإلكتروني للمعلومات مجانا، حيث قامت بعض الجهات غير الربحية إلى إنشاء قواعد بيانات تتضمن بحوث المؤلفين وأعمالهم وإتاحتها بالمجان لجمهور المستفيدين. وبالرغم من الخصائص والمميزات المهمة التي اتسمت بها الدوريات الصادرة عن دليل دوريات الوصول الحر (DOAJ) والمتمثلة في الزيادة المتسارعة لعناوين هذه الدوريات، وغزارة إنتاجها المعرفي الشامل لمختلف التخصصات العلمية البالغ (١٠٦٦٧٣٣)- أثناء نشر الدراسة – مقالة وفي مختلف اللغات. إضافة إلى اعتمادها على أحدث تقنيات النشر واستخدامها لأساليب البحث الداخلي لمحتوياتها. ومع ذلك فإن الإفادة منها كأحد مصادر المعلومات الموثوقة والمحكمة ما تزال ضعيفة؛ وذلك بسبب ضعف وعي الباحثين بهذا النمط من الدوريات.

وأتت دراسة (Kerim و Al Hinali) والتي هدفت إلى تحليل دوريات الوصول الحر في مجال علم المكتبات والمعلومات وصفيا: من خلال وصف الدوريات المتاحة في دليل دوريات الوصول الحر (DOAJ) من حيث تخصصاتها الموضوعية وأساليب البحث فيها، واللغات المنشورة بها، وأساليب النشر المستخدمة في نشر مقالاتها. ببليومتريا: من خلال حساب معامل التأثير والكشاف الفوري ومنتصف عمر الاستشهاد. بالإضافة إلى تحليل الاستشهادات المرجعية من خلال حساب الاستشهاد الذاتي للدوريات والمؤلفين والموضوعات. كما تم تطبيق قانون برادفورد للتشتت وقانون لوتكا للإنتاجية العلمية.

كما أن دراسة (مرغلاني وقمصاني) سعت للتعرف على مدى توفر مجلات تنشرها جامعة الملك عبدالعزيز في قواعد البيانات العالمية، والتي توصلت إلى ان معظم المعايير

العالمية المطلوبة للنشر في قواعد البيانات متاحة في المجلات العلمية لجامعة الملك عبدالعزيز بنسبة ٧٣,٣%، وعرضت الدراسة أهم تلك المعايير (اعتماد معايير قاعدة SCOPUS ١٥معيار) والتي تؤخذ في الاعتبار عند اختيار الدوريات العلمية في قواعد البيانات العالمية وهي:

وجود سياسات تحرير مقنعة وواضحة للمجلة، وتحكيم البحوث، التنوع في التوزيع الجغرافي للمحررين، والتنوع في التوزيع الجغرافي للباحثين أو الكتاب، ووجود مجلس أو هيئة استشارية دولية، وعرض ومراجعة مقالات المجلة في أوعية أخرى، أن تكون الاستشهادات المرجعية موثقة بطريقة علمية، توفر مستخلصات باللغة الإنجليزية، والمساهمة الأكاديمية للموضوع أو الحقل المعرفي، وتوفر مستخلصات باللغة العربية،إمكانية قراءة محتوى المقالات والبحوث، الانتظام في صدور المجلة وتوافر المحتوى عبر الويب، وتقديم أوراق العمل إلكترونيا من قبل الباحثين، والنشر باللغة الإنجليزية للدراسات والأبحاث العلمية.

في حين عمدت دراسة (Templeto و Lewis) انتهاج أسلوب آخر في تقييم الدوريات طبق على دورية كلية إدارة الأعمال وذلك بحسب مدى تغطية مقالاتها للموضوعات في مجال معرفي لثمانية تخصصات علمية بها (محاسبة، اقتصاد، المالية، نظم المعلومات، الإدارة، التسويق، إدارة العمليات والأساليب الكمية) وجد من نتائجها أن بعض التخصصات يطغى على الأخرى وبرر ذلك بنشاط أعضاء هيئة التدريس في تخصصات معينة للنشر عن الآخرين.

فيما أن دراسة (ZHAOXIA) ركزت على ضرورة توفر معيار الحداثة والجدة في الموضوع ومحتواه العلمي لتقييم الدوريات، وأكد أن تقييم العمل المقدم للنشر ليس لصالح المجلة وإنما هو أيضا يحفز الباحث على الإبداع والابتكار، وحاولت الدراسة أن تبرز دور نظام استعراض الأقران أو النظراء في التقييم والذي اعتمد على التقنيات الحديثة ومنها الاعتماد على شبكة الإنترنت، وأوصت بوضع نظام يضمن عملية تقييم موحدة لأبحاث الدوريات العلمية وتحسينها لتتوافق مع المعايير الدولية.

وقد حدد (قدسي وعثمان والحلاق) في دراستهم مدى الاهتمام بتقييم الدوريات، والسعي لوضع معايير تقييمها ومؤشراتها وتصنيفها، والذي شغل عددا من الباحثين والعاملين في مؤسسات البحث والتطوير والمختصين في علم المكتبات والمعلومات، مؤكدين أن أهداف عمليات تقييم الدوريات تلتقي مع معايير ومؤشرات جودة النشر، وأن هناك أسبابًا

دعت إلى الاهتمام بتقييم الدوريات منها تزايد عدد الدوريات وكثرة إنتاجها بجانب وجود اهتمام عالمي في الإدارات العلمية المؤسساتية قد تجاوز الاهتمام بتصنيفها في فئات وتخصصات وإجراءات الاستفادة منها. كذلك برزت جوانب أخرى للاهتمام بتقييم الدوريات فكان من عوامل تحديد المستوى العلمي الفردي والمؤسساتي وجودته توفر منشورات للمؤسسة توضح قيمتها ومدى اعتراف المجتمع العلمي بمساهمتها في حقل علمي متخصص، ومدى تأثرها من قبل المستخدمين النهائيين كما تثبت المراجعات والاقتباسات والإسنادات.

ومن بوادر الاهتمام بجودة الأبحاث العلمية المنشورة في الدوريات العربية، برز الاهتمام بتحكيم تلك الأبحاث وبتطوير قدرات لجان التحكيم والالتزام بمعايير التحكيم، منها انعقاد مؤتمر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كانت من أهم الموضوعات التي تطرقت لها الدراسات المقدمة؛ عملية تحكيم الأبحاث في المجلات العلمية والترقية والمؤتمرات، ومعايير التحكيم ومدته ولجان التحكيم والمحكمين وسماتهم وطرق اختيارهم، معايير ومؤشرات قبول الورقة أو رفضها.

أجرى (خضير وحسن) دراسة حالة لدورية مجلة دراسات البصرة وتهدف إلى : التعرف على طبيعة الدراسات والبحوث العلمية والإنسانية المنشورة في المجلة؛ وتحليل البحوث والدراسات وتقييم المجلة من حيث الهيكلية والمعايير والمواصفات القياسية الخاصة بالمجلات المحكمة؛ مطابقة المجلة للمعايير والمواصفات الدولية الخاصة بالمجلات المحكمة، وركزت على الجوانب الفنية والعملية في مجلة دراسات البصرة التي تصدر من قبل مركز دراسات البصرة التابع لجامعة البصرة والشروط التي تضعها المجلة ومدى التزام الباحثين بها، والدور الذي تقوم به هيئة التحرير في المجلة وكيفية التعامل مع هذه البحوث.

الإطار النظري للدراسة:

تقييم الدوريات ومعاييرها:

أشار (الحلاق وآخرون) إلى أن معايير عمليات تقييم الدوريات ومؤشراتها قد مرت بمراحل عدة، تطلبت التطورات الحاصلة إلى طرح مقترحات وطرائق تدرجت في تنمية الوصول إلى الموضوعية بشكل مضطرد منهجي يبتعد تدريجيًّا عن جانب الشخصنة والعوامل النفسية في عمليات تقييم الدوريات وجعلها ذات مواصفات نوعية Periodicals (Quality) كذلك تطورت أسس عمليات التقييم وعواملها تباعا مع الزمن، وولدت جهود

المختصين في التقييم مع مجالات أخرى منها بروز علم المعلومات في هذا المجال، وتطور أدواته ووسائله اللازمة، وأسهمت فيه مقاييس الجودة وضمانها بتأسيس التوجه في تقييم الدوريات وورقاتها المنشورة نحو لغة الأرقام.

بدأ تقييم الدوريات منذ أكثر من سبعين عاما حيث قدم Gross في عشرينيات القرن العشرين دراسة تقليدية لأنماط من الإسناد المرجعي Patterns Citation واقترح في ستينيات القرن نفسه معامل التأثر (factor Impact)، وواكب الاهتمام بتقييم الدوريات تزايد عددها من جهة وخفض موازنة المكتبات. كما ساعد تطور تقنيات الفهرسة والتكشيف والاستخلاص الإلكترونية وتطور تقنيات الاتصالات عبر الإنترنت كثيرا في تطور طرق وأدوات التقييم.

وأوضح (الحلاق وآخرون) أن الجهات المسئولة أو المهتمة بتقييم الدوريات هم: صناع السياسات العلمية والمديرون، ومختصو المعلومات، والهيئات الحكومية، والجامعات، والمنظمات المختلفة المحلية والإقليمية والدولية، والجهات المعنية بالتقييم للحصول على الوظائف ومنح الجوائز، والمجالس العلمية ولجان التقييم، والمخابر الخاصة، وبعض المكتبات خاصة محدودة الميزانية، ودور النشر لتسويق الدوريات التي تنشرها فضلا عن منشوراتها الأخرى.

أيضا أشار قابيل إلى أن هناك صعوبات عديدة قد تواجه الباحثين في اختيار المطبوعة أو الدورية العلمية المناسبة لنشر نتائج بحوثهم العلمية، ولذا اجتهد الباحثون والناشرون لأوعية النشر العلمي في البحث عن وسيلة علمية مرجعية لتقييم المجلات والدوريات العلمية، ومن هنا نشأت مقاييس للتقييم منها فكرة "معامل التأثير" وهو مقياس يحدد أهميّة المجلات العلميّة المحكّمة ضمن مجال تخصُّصها البحثي. ويعكس معامل التّأثير مدى اعتماد الأبحاث العلميّة التي تُنشر حديثاً على عدد المرّات التي يُشار فيها إلى البحوث المنشورة سابقاً في تلك المجلات، واعتمادها مصادر لمعلوماتها، وبذلك تُعدّ المجلة التي تملك معامل تأثير مرتفع من المجلات المهمة في مجال تخصصها لأنّه يُعتمد عليها ويتم الإشارة إلى أبحاثها المنشورة فيها والاستشهاد بها بشكل أكبر من تلك التي تملك معامل تأثير منخفض، ولا يمكن حساب معامل التأثير لمجلة ما إلا بعد مرور سنتين على تاريخ صدورها وتسجيلها في أحد الفهارس الإلكترونية.

كما وجد مقياس SCImago Journal Rank (SJR) يعمل على قياس قوة المجلة البحثية والعلمية ويتناول عدد الاستشهادات المرجعية لكل مقالة في المجلة، وهو المعتمد

لقاعدة بيانات Scopus.

وهناك مقياس (SNIP) Source Normalzed Impact per Paper وهو مقياس يقيم ويقيس عدد الاقتباسات والاستشهادات المرجعية لكل مقالة في المجلة حسب التخصص الموضوعي لها المستخدم في قاعدة بيانات SCapus. ويعد الكثير من المتخصصين أن ورود الدورية في قائمة دليل الدوريات العالمي ULrichs يعد من الميزات التي تحسب لصالح الدورية حيث يغطى هذا الدليل ما يقارب ٣٠٠,٠٠٠ دورية من مختلف بلدان العالم ولجميع اللغات والتخصصات الموضوعية ويتوفر به بيانات كافية حول الدورية ورقمها التسلسلي الناشر تغطية الفهرسة وقاعدة البيانات التي تغطيها.....، ويلاحظ أن المقاييس تعتمد على مرات الاقتباسات لمقالات الدوريات.

كما يوضح (الحلاق وآخرون) أن التقييم لم ينل الدوريات فقط بل تعداه إلى قواعد البيانات الناشرة لهذه الدوريات العلمية، حيث حددت معايير تتوفر في قواعد البيانات منها : مواصفات قواعد البيانات الخاصة بتحليل محتوى الدوريات ومؤشرات تقييم أدائها، مثل قاعدة بيانات مؤشرات أداء المجلات.(Performance Journal Indicators)

حيث تفيد قاعدة بيانات مؤشرات أداء المجلات بمقارنة أداء الدوريات بصورة مرنة، فهي تزود المستخدم بكامل بيانات النشر والإسناد الأفضل لأكثر من (١٠٠٠٠) دورية عالمية، كما يساعد تقييم أداء الدورية في اتخاذ قرارات تنمية المطبوعات المتسلسل، ويوفر النظام واجهة تطبيق سهلة الاستعمال تسمح بمعالجة البيانات وتحليلها بسهولة، ويمكن أيضا من خلال القاعدة مقارنة أداء المجلة وتقرير الإسناد من قبل الناشر أو بلد النشر، ومقارنة درجة الإسناد، وتحليل المشاركة في المنشورات في حقل معين من حقول البحث العلمي، كما تمكِّن قاعدة مؤشرات أداء المجلة من الحصول على عدد الدراسات المنشورة في كل مجلة، وعدد الاستشهادات، والنسبة المئوية للأوراق المسندة منذ عام ١٩٨٠، وكذلك عدد الأوراق في أحدث خمس سنوات، والأوراق المنشورة في كل سنة من سنوات إصدار السلسلة، كما تعطي القاعدة إحصاءات تأثر الإسناد (معدل إسناد/ ورقة) متضمنة البحوث المنشورة والمسندة في كل مجلة، وتعطي بيانات وافية عن المجلة؛ ومختصر اسم المجلة، واسمها الكامل، والرقم الدوليISSN، واسم الناشر وعنوانه، وحقول معرفة تكشيف الاستشهادات.

أيضا وجدت قاعدة بيانات تحليل المجلة (Database Analysis Journal) تُمكن قاعدة بيانات تحليل المجلة من تقييم محتوى المجلة من عدد الأوراق المنشورة فيها وعدد

الاستشهادات فيها خلال مدة زمنية محددة، وذلك منذ عام ١٩٠٠، واشتملت القاعدة على معلومات كشفت في قواعد Scientific Thomson، ويمكن البحث عن البيانات التفصيلية لها، وجمعها، وتلخيصها وترتيبها، ويمكن من خلالها معرفة ما يأتي لكل دراسة أو بحث ينشر: أسماء المؤلفين، والعناوين مفصلة لكل مؤسسة، والقسم، والشعبة، والمدينة، والبلد، وعنوان الورقة، واسم الدورية ورقم المجلد والصفحة والسنة، ونوع الوثيقة، والموضوع والعدد، والإستشهادات السنوية والإجمالية. كما تبين قاعدة تحليل المجلة الدراسات الأكثر استشهادا والتي نشرت في كل مجلة، كما توضح اسم المؤلف الذي يكتب في مجلة معينة باستمرار، وأكثر المؤلفين إسنادا ونشرا في مجلة ما، أيضا يمكن من خلال القاعدة معرفة أكثر الموضوعات اهتماما من قبل الباحثين وذلك من خلال تصنيف أكثر الدراسات استشهادا في مجلة بحسب الموضوع. ومعرفة أي نوع من الأبحاث مقبولة للقارئ، وذلك من متابعة الاستشهادات المرجعية، والملاحظات، والرسائل إلى المحرر، ومستخلصات المؤتمرات.... إلخ. كما تقيس القاعدة مدى القبول العالمي لمجلة من تحليل الأصول الوطنية للأبحاث وتعطي القاعدة بيانات ببليوغرافية تفصيلية ومعطيات الاستشهاد لكل بحث علمي ينشر في المجلة.

كما توجد قواعد بيانات أخرى لمؤسسات التقييم العلمي، مثل قاعدة بيانات كشاف إسناد العلوم SCI: ينتمي كشاف إسناد العلوم Index Citation Science (SCI) إلى معهد المعلومات العلمية الأمريكية ISI.

وبرنامج ISI تابع لشركة ISI Web of Knowledge

محتوى القاعدة يزيد عن سبعة آلاف مجلة علمية من ١٤٠٠ ناشر في ٢٠٠ حقل معرفي، ضمن قاعدة خاصة بالمجلات المتخصصة في العلوم التطبيقية (تشتمل على ٥٧٠٠ مجلة) وأخرى في العلوم الإنسانية (تحوي ما يقارب ١٧٠٠ مجلة). ويعرض هذا النظام الموثق نظرة فريدة لتقييم المجلات العلمية عن طريق تجميع وفهرسة المقالات والاقتباسات من جميع الحقول في العلوم التطبيقية والتكنولوجيا والعلوم الإنسانية وغيرها. وهذا النظام يحوي معلومات عن أكثر المجلات استخدامًا وأكثر مقالاتها اقتباسًا، إلى جانب أنه يعرض معلومات عن أعرق المجلات وتصنيفاتها ومستوياتها عبر "مقياس الأهمية والتأثير" أو بما يعرف بعامل التأثير (Impact Factor) (IF) شارحًا للمستخدم عدد الاستشهادات المرجعية للمقالات في المجلة بما يعكس أهمية المقالات وتأثيرها في مجال

البحث العلمي، وهذا يعني تأثيرها على المستوى العلمي للمجلة في الحقل المعرفي. وعليه، فإن المجلات التي يكون لديها(IF) مرتفع، فهذا يعني أنها مستخدمة بشكل أكثر، بما يُوحي بأهميتها بشكل أكبر من تلك التي يكون معدل الاقتباسات فيها منخفضًا.

مؤشر كوبرنيكوس Index Copernicus (IC):

هو عبارة عن مدخل عالمي إلى المعلومات العلمية، فمن خلال قاعدة بيانات شاملة يمكن تقييم المجلات العلمية لمجموعات من المحددات parameters تتمثل باختصار في: الجودة العلمية (٥٨٠ نقطة)، وجودة تحرير المجلة (٢٠٠ نقطة)، والإتاحة الدولية (١٣٥ نقطة)، وتكرارية الصدور والانتظام والثبات (٥٠ نقطة)، والجودة الفنية (٣٥ نقطة): بإجمالي ١٠٠٠ نقطة أساسية. ويمكن التعرف على محددات تقييم المجلة ككل من خلال الرابط التالي: http://journals.indexcopernicus.com/info.php

النشر في الدوريات العلمية:

ينوه زكي إلى أن العرف الأكاديمي يتضمن قيام الباحث بمراسلة إحدى الدوريات العلمية المحكمة (Periodicals) في مجال تخصصه عند فراغه من تنفيذ بحثه وشروعه في الكتابة، حتى تقوم الدورية بتسلمه وتسير في خطوات النشر. و تعتمد معظم الدوريات العلمية والأكاديمية وبعض من الكتب العلمية على شكل ما من أشكال استعراض الأقران أو التحكيم التحريري (Peer-review) لتأهيل النص للنشر. ويستعرض المحكمون جودة المقال أو البحث ومعاييره والتي تختلف اختلافا كبيرا من دورية إلى أخرى ومن ناشر إلى آخر ومن حقل علمي إلى غيره.

كما تختلف شدة المعايير في قبول الأبحاث والقيمة العلمية المطلوبة في البحث المنشور من دورية لأخرى، وتتباين أيضاً الفترة التي تحتاجها الدورية للنشر، كما يؤكد بأن عملية التحكيم هذه تتم في سرية تامة وبمنتهى الحيادية والشفافية، وتعتبرعملية ضرورية لضمان جودة الأبحاث العلمية المنشورة والتأكد من صحة المعلومات الواردة فيها، وهو أمر لا بد منه حتى يستطيع الباحثون الاعتماد على ما سبق من الأبحاث وتكوين تراكمية بحثية تسمح للمجال العلمي أن يتقدم للأمام.

مشيرا إلى أن الدوريات العلمية المحكمة تستمد قيمتها الاعتبارية عبر الزمن، وعادة ما تشتهر بضع دوريات معينة في كل تخصص أكاديمي بشكل أكبر من غيرها فتستقبل عددا أكبر من طلبات نشر البحوث وتكون انتقائية في قبول الأبحاث بشكل أكبر من غيرها، مما يمكنها من

الحفاظ على سمعتها ومكانتها في مجالها العلمي. إلا أن هذا لا يعني أبدا أنه من الضروري أن تكون الدوريات الأقل شهرة ذات قيمة علمية أقل أو معايير أضعف في اختيار الأبحاث.

وقد وجدت عدة برمجيات تعمل على حماية الأبحاث العلمية والتحقق من أصالة الأبحاث قبل نشرها منها :

١- برنامج iThenticate يعمل على حماية وكشف الاحتيال والسرقات في الأبحاث، مستخدم من جانب ناشرين وباحثين ومؤسسات بحثية لضمان أصالة العمل قبل نشره، من خلال مقارنة الأعمال البحثية في أكثر من ٥٠ مليار صفحة على شبكة الإنترنت و١٣٠ مليون عنصر من عناصر المحتوى، بما في ذلك ٤٠ مليون عمل بحثي من ٥٩٠ ألف مشارك في النشر العلمي، وهي خدمة تقدمها CROSSREF.

٢- برنامج Turnitin له واجهة باللغة العربية يُعد علامة فارقة ويمثل شراكة رئيسية مع "المنهل"، وهي واجهة التطبيق الوحيدة التي يمكن البحث فيها بالنص الكامل للمطبوعات الإلكترونية العربية كما أن له موقعًا متخصصًا في منع الانتحال الأدبي وكشف الانتحالات ونظام التقييم لوضع العلامات عبر الإنترنت فمن أهدافه تحسين الكتابة والنقل لدى الطلاب ويساعد المعلمين في فحص أبحاث الطلاب والتدقيق في اقتباساتهم ومقارنتها من خلال وجود قاعدة بيانات عالمية.

تجارب وممارسات عربية :

أشار قابيل إلى توفر معامل تأثير عربي وهو معامل خاص بالمجلات التي تصدر باللغة العربية فقط. ويوفر معامل التأثير العربي تقيمًا كميًّا ونوعيًّا لترتيب وتقييم وتصنيف المجلات التي تصدر باللغة العربية للتقييم الأكاديمي وللتميز. ويستخدم هذا المعامل لتقييم جودة صدور هذه المجلات. وينوه إلى أن إجراء التقييم يتم من خلال النظر في عوامل مثل استعراض عدد الاستشهادات بالبحوث المنشورة في هذه المجلات من قبل المجلات الأخرى، والأصالة والجودة العلمية، والجودة التقنية لهيئة التحرير، ونوعية التحرير وانتظام صدور المجلات، ونظام تحكيم البحوث بها، وأيضا الالتزام بأخلاقيات النشر العلمي. ويشرف على هذا المشروع مجموعة من العلماء المتخصصين في المجالات العلمية المختلفة. أما عن قواعد التصنيف المعتمدة على موقع حساب معامل التأثير العربي كما حددها قابيل، فهي أن يكون للمجلة رقم تصنيف دولي للنسخة الورقية وآخر للنسخة الإلكترونية، وأن يكون للمجلة موقع إلكتروني يحتوي على جميع المعلومات الخاصة بها، ويحتوي الموقع على قواعد النشر

وأخلاقيات النشر وقواعد الملكية الفكرية، وأن تصدر المجلة بشكل دوري، وتكون هيئة التحرير بها من الأساتذة المشهود لهم علميا، وأن تكون البحوث موزعة جغرافيا، مع الالتزام بمواعيد النشر المعلنة لكل عدد والالتزام بقواعد تعيين أعضاء هيئة التحرير، وكما أوضح قابيل فإن هذا المعامل ورغم أنه يعدل المعامل العربي الوحيد للحكم على الدروريات العربية إلا أنه يشير إلى وجود عيوب قد تظهر في تقييم تلك الدوريات والاستشهادات المرجعية الخاصة بها.

وبناء على ظهور مؤشرات منخفضة لمستوى الدوريات العربية اعتمدت على مقياس كوبرنيكوس Index Copernicus (IC[٢]، كما أوضح معوض فإن الشبكة القومية للمعلومات المصرية اتخذت قرارا بمساعدة الجمعيات العلمية والمؤسسات الأكاديمية الراغبة في العمل على الارتقاء بمستوى النشر العلمي لمطبوعاتها والعمل على توثيقها في مراصد البيانات العالمية مثل Science Direct وذلك من خلال الإشراف والمشاركة العلمية والعملية والفنية مع بعض دور النشر العالمية مثل Elsevier - Wolters kluwer | Lippincott Williams – Wilkins.

كما اتخذت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (بالرياض) نفس الخطوة في العمل على النهوض بالنشر العلمي لمجموعة من المجلات العلمية السعودية بمساعدة Elsevier ويوصي بضرورة الالتزام بمعايير للنشر حتى ترتقي الدوريات العربية.

بينما أعلنت دار المنظومة في ملتقاها السنوي الثاني في مدينة دبي في الفترة من ٧-٩ نوفمبر٢٠١٣ – والذي حضره ما يقارب ٦٠ من عمداء ومدراء شؤون المكتبات وممثلي الاتحادات (التكتلات) المكتبية الخليجية والعربية- عن مبادرة التعاون المشترك بين شركة دار المنظومة وجامعة الكويت وشركة تومسون رويترز Thomson Reuters لبناء وتطوير قاعدة الاستشهادات المرجعية العربية على غرار Web of Science. والتي كانت تعرف سابقا بـ ISI.

كما أن دار المنهل سعت إلى عقد اتفاقية مع شركة tuniting باستخدام نظامها لمكافحة الانتحال للدراسات المنشورة بها، كذلك لاستخدام برنامج تصفح عربي لقواعد بياناتها، ويوجد بها مؤشر لقياس مدى استخدام دورياتها والاستشهادات المرجعية لها[٣]. ويُعَد دليل الاستشهادات المرجعية العربية لدى المنهل أداة تقييم ذات أهمية كبيرة في تقييم الدوريات الرائدة في العالمْين العربي والإسلامي. وتمتلك المنهل مؤشر أداء يسمّى – مؤشر المنهل – وهو مؤشر يستخدم لقياس عدد المرات التي أُسْتُخْدِم خلالها الدوريات وأُسْتُشْهِد

بها؛ ويساعد على قياس مدى فعالية الأبحاث والأثر الناجم عنها.

إن الباحثين الذين تُنشر لهم مقالات في المجلات العلمية التي يشملها (ISI) خصوصًا تلك التي تملك مراكز علمية عالية، يكتسبون مكانة علمية رفيعة في المجتمع الأكاديمي، وهي مكانة تنعكس بشكل إيجابي على مستوى الجامعة التي ينتمي لها الباحث. [٤] بناء عليه فقد نشرت أبحاث لباحثين من بعض الجامعات السعودية عام٢٠١٣ حققت من خلالها جامعة الملك سعود مركزًا متقدمًا بين الجامعات السعودية في حجم النشر العلمي في قاعدة (ISI)، بنشر ١٠٠٨ أبحاث، تأتي بعدها جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بـ ٣٩٩ بحثًا، ثم جامعة الملك عبدالعزيز ب ٢٩٥ بحثًا، ثم جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية بـ ٢٢١ بحثًا، بعد ذلك جامعة الملك فيصل بـ ٩١ بحثًا، ثم ٧٤ لجامعة الطائف و٥٦ لجامعة القصيم، وأخيرًا جامعة أم القرى بـ ٣٩ بحثًا. كما أن هناك دورات تدريبية عقدت في جامعات منها جامعة الملك سعود حيث عقدت حلقة نقاش عن تهيئة الدوريات العلمية العربية للإدراج في قاعدة ISI، وقد ناقشت الحلقة عدة محاور مهمة منها: معايير قاعدة ISI لإدارج الدوريات، وواقع الدوريات المستهدفة، وسبل تهيئة الدوريات المستهدفة للإدراج في قاعدة ISI. وشارك في حلقة النقاش رؤساء تحرير الدوريات العلمية في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجامعة والمشرف العام على النشر والمطابع.

كما أنه ورد من ضمن شروط تقديم الأبحاث العلمية في وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي لجامعة الطائف :" على جميع الباحثين نشر الورقة العلمية في مجلة ذات معامل تأثير (ISI) أو تكون المجلة ضمن قاعدة بيانات المجلات المعتمدة (Scopus) ولن تعتمد أى ورقة منشورة في غير هذه المجلات".

وقد عمدت جامعة الإمام محمد بن سعود إطلاق مشروع الفهرس العربي للاستشهادات (Arabic Citations Index (ACI) لتطوير أوعية النشر الصادرة باللغة العربية، حيث تحدث عميد البحث العلمي بجامعة الإمام عن هذا المشروع مشيرًا إلى أنه يعد أول مبادرة عربية لإيجاد نظام آلي لإدراج، وتصنيف أوعية النشر العلمي الصادرة في العالم باللغة العربية (المجلات العلمية المحكمة، وسجلات المؤتمرات)، مبينًا أنه سيعمل الفهرس على تصنيف أوعية النشر الصادرة باللغة العربية في العالم بناء على تأثيرها في مجالات تخصصها، إلى جانب قياس كم الاستشهادات بما تضمنته الأعمال المنشورة في الأوعية المدرجة في الفهرس. كما أشار إلى أن الفهرس سيعمل على رصد المجلات العلمية العربية

المحكمة وتصنيفها وفقا لمعايير علمية محددة بشكل موضوعي، كما يتم في الفهارس والقواعد الإلكترونية العالمية المتخصصة في إدراج وتصنيف أوعية النشر الصادرة باللغات الأخرى، وعلى رأسها شبكتا العلوم والمعرفة (Web of Science،Web of Knowledge) التابعتان لشركة (Thomson Reuters).

ثالثا؛ منهج الدراسة وإجرائيتها

مجال الدراسة:

المجال الموضوعي: تقييم الدوريات العربية من منظور الباحثين العرب مع اقتراح معايير تقنن على جميع الدوريات العلمية على مستوى العالم العربي.

المجال المكاني والبشري : جميع الباحثين لكل التخصصات المعرفية من جميع الدول العربية.

المجال الزمني: غُطِّيَت الدراسة في العامين الهجرية ١٤٣٧- ١٤٣٨هـ .

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة لتحقيق أهدافها على أكثر من منهج وهي:

- منهج تحليل المضمون للتعرف على أهم معايير النشر في الدوريات العلمية المحكمة من خلال تصفح الإنتاج الفكري العربي والأجنبي وتصفح معايير وشروط النشر لدوريات عربية وعالمية ومحاولة استنباط قائمة المعايير للنشر بالدوريات العربية مجال الدراسة.
- المنهج المسحي الوصفي للحصول على آراء الباحثين وتطلعاتهم بتوزيع استبانة إلكترونية.
- منهج دلفي للتعرف على رأي الخبراء في رصد معايير مقننة ومعترف بها والاتفاق عليها تعمم وتقنن على مستوى الدوريات العربية، وقد أُخْتِيرَ الخبراء وفق الاعتبارات التالية :

١- أن يكونوا من الباحثين في مجالات معرفية مختلفة بحيث يمثلون رأي الباحثين في عملية النشر ومتطلباتهم.

٢- وأن يكون قد سبق لهم العمل في مجال تحرير الدوريات العلمية المحكمة، وبذلك فهم يمثلون رؤساء التحرير في المجلات العلمية المتخصصة حتى يتسنى لهم الجمع بين الخبرة البحثية والخبرة فى مجال النشر العلمي وإدارته.

٣- أن تكون لديهم الخبرة الكافية في ممارسة مهنة التحرير والعمل بها تؤهلهم للبت في تحديد معايير النشر في الدوريات العربية العلمية المحكمة وتكون لأكثر من سنتين.

وبذلك فيكون الخبراء يجمعون بين رأي الباحث الناشر لبحثه في الدورية وكذلك رأي المحرر الذي ترأس تحرير مجلة، ولديه الخبرة في ذلك بحيث تكون لديه القدرة والكفاءة بأن يعتمد ويقر معايير تقنن على الدوريات العربية تواكب عملية نشر الأبحاث والتي أُسْتُخْلِصَت من جانب الباحثة.

وقد تُتُوولِ منهج دلفي وفق المراحل التالية:

- المرحلة الأولى : صياغة ٣٤ معيارا مبدئيا جُمِعَت بناء على معايير وشروط نشر مرفقة بالمجلات العلمية واستعراض بعض من الدراسات التي طرحت هذا الموضوع، وقد فندت المعايير في خمسة محاور كالتالي:
- المحور الأول: معايير النشر في الدوريات العربية، وقد تضمن ثماني فقرات.
- المحور الثاني: محور تحكيم الأبحاث، ويتكون من خمس فقرات.
- المحور الثالث: مسئوليات دار النشر تجاه الباحثين، ويحتوى على سبع فقرات.
- المحور الرابع: مسئوليات الباحثين تجاه دار النشر، اندرج تحته أربع فقرات.
- المحور الخامس: مواصفات الدورية، ويتضمن عشر فقرات.

يُجَاب وفق المقياس المتدرج: (١) مطلوبة بدرجة عالية (٢) مطلوبة بدرجة متوسطة (٣) مطلوبة بدرجة منخفضة (٤) غير مطلوبة نهائيًّا.

المرحلة الثانية : عرض المعايير المشار لها سابقا على عينة مبدئية منتقاة من الخبراء بلغوا ٤ خبراء، وقد اتفقوا على الصياغة المحددة من جانب الباحثة.

المرحلة الثالثة : أُخْتِيرَ وتُوصِل فيها مع ٢٠ خبيرًا من دول عربية مختلفة وتخصصات علمية موضوعية متنوعة تتوفر بهم الشروط السابق ذكرها، ولم يُسْتَجَاب إلا من تسعة خبراء في المرحلة الأولى في الإجابة على الاستمارة في الجولات بنسبة ٤٥%.

المرحلة الرابعة : إعادة ترتيب المعايير وفق أهميتها التي حددها وأجمع عليها الخبراء،وإضافة بعض من المعايير التي أشار إليها الخبراء. ومن ثم توزيع الاستمارة في الجولة الثانية.

وقد اقتصرت الدراسة على جولتين من جولات أسلوب دلفي لتوافق الإجابات بنسبة

٩٣%، كما أن بعض الخبراء حدد المعايير واجرى تعديلًا على الجولة الأولى وأكد عليها في الجولة الثانية من دون تعبئتها، كما أُضِيف بعض من المعايير لتصبح ٣٨ معيارا موزعة على المحاور السابقة.

مجتمع وعينة الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة جميع الباحثين العرب في جميع التخصصات الموضوعية. لقد أُعْتُمِد على العينة العشوائية حسب التوزيع الإلكتروني للاستبانة عن طريق البريد الإلكتروني أو وسائل التواصل الاجتماعي، حيث بلغ عدد المستجيبين على الاستبانة٣٢١ باحثًا وأُسْتُبْعِدت الاستبانات غير المكتملة أو التي لم يُجَاب بها عن الأسئلة المحورية في الاستبانة حيث بلغت ١٢٤ استبانة وهذا يعد من العقبات التي واجهت الباحثة في عدم الاستجابة لتعبئة الاستبانة رغم اتخاذ أكثر من طريقة لتوزيع الاستبانة كما أشرنا سابقا.

أداة جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات وصِيغَت ووُزِّعَت إلكترونيا.

- **صدق أداة جمع البيانات وثباتها.**

عُرِضَت الاستبانة على٣ محكمين من ذوي الاهتمام والخبرة بالموضوع للتحقق من صدق الاستبانة، وقد أُجْرِيَت التعديلات والملاحظات المحددة، كما وُزِّعَت استبانات على عينة مكونة من ٥ باحثين للتأكد من وضوح فقرات الاستبانة.

- **تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها**

لقد وُزِّعَ الاستبيان الإلكتروني على البريد الإلكتروني وبواسطة وسائل التواصل الاجتماعي على باحثين عرب من جميع الدول العربية في جميع التخصصات الموضوعية عن طريق الشخصي أيضا عن طريق إرسال بريد إلكتروني لعمادات البحث العلمي وعمادات هيئة أعضاء التدريس بمعدل جامعة واحدة في كل دولة عربية، لتحقيق الهدف الأول للدراسة. وكانت إجاباتهم كالتالي:

أولا : معلومات عامة

- إن فئة الباحثين المجيبين على الاستبانة تعددت جنسياتهم من معظم الدول العربية كالتالي:

جدول رقم (١) : توزيع الباحثين حسب الدولة

م	الدولة		العدد	النسبة
١	المملكة العربية السعودية		٨٥	%٦٩
٢	الكويت		٦	%٥
٣	البحرين		٠	%٠
٤	قطر		١	%١
٥	مصر		١٩	%١٥
٦	السودان		٢	%٢
٧	تونس		٣	%٢
٨	العراق		٢	%٢
٩	الاردن		١	%١
١٠	سلطنة عمان		٠	%٠
١١	سوريا		١	%١
١٢	ليبيا		١	%١
١٣	المغرب		٠	%٠
١٤	اخرى		٣	%٢
	المجموع		١٢٤	%١٠٠

فنجد أن أكثر المجيبين من الدول العربية من المملكة العربية السعودية بنسبة ٦٩ % ولعل ذلك يرجع إلى تجاوب الباحثين المحليين جغرافيا للباحثة، يليهم من دولة مصر بنسبة ١٥%.

كذلك تنوعت التخصصات الموضوعية للباحثين المجيبين على الاستبانة، كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (٢) : التخصص الموضوعي

م	التخصص الموضوعي		العدد	النسبة
١	علوم إنسانية		٤٩	%٤٠
٢	علوم اجتماعية وتربوية		٤٤	%٣٦
٣	علوم تطبيقية وحاسب آلي		١٨	%١٥
٤	علوم طبية		٧	%٦
٥	أخرى		٥	%٤
	المجموع		١٢٣	%١٠٠

فاكثر التخصصات العلمية للمجيبين من العلوم الإنسانية بنسبة ٤٩% ثم الاجتماعية والتربوية بنسبة ٤٤% ولعلها الأكثر انتشارا فيما أن التخصصات الأخرى تمثلت في العلوم والمحاسبة والمعلومات والمكتبات والحاسب والهندسة.

المستوى العلمي للباحثين المجيبين تفاوت كالتالي:

جدول رقم (٣) : المستوى العلمي

م	المستوى العلمي		العدد	النسبة
١	معيد		٥	%٤
٢	محاضر		١٤	%١٢
٣	أستاذ مساعد		٤٧	%٤١
٤	أستاذ مشارك		٢٨	%٢٤
٥	أستاذ دكتور		٩	%٨
٦	أخرى		١٢	%١٠
	المجموع		١١٥	%١٠٠

أكثر المستويات العلمية للمجيبين كانت للأستاذ مساعد بنسبة ٤١% واقلها المعيد بنسبة ٤% فيما وجد أن المستويات الأخرى حددها المجيبون باستشاريين.

ثانيا : النشر في الدوريات

وقد أشار ٩٦% من الباحثين المجيبين بانه سبق لهم نشر أبحاث لهم في دوريات، فيما حدد ٤% منهم بأنه لم يسبق لهم نشر أبحاث أو دراسات في دوريات علمية.

كما وجد توجه من معظم الباحثين بنشر أبحاثهم في دوريات علمية متخصصة محكمة بنسبة ٧٧% منهم، واتضح ان ١٦% منهم قد نشر في دوريات أجنبية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (٤) : نوع الدوريات

م	نوع الدوريات		العدد	النسبة
١	دوريات علمية محكمة ومتخصصة		٧٧	%٧٧
٢	دوريات علمية محكمة وغير متخصصة		٢	%٢
٣	دوريات عربية		٥	%٥
٤	دوريات أجنبية		١٦	%١٦
٥	دوريات عامة		٠	%٠
	المجموع		١٠٠	%١٠٠

فيما ان الدوريات التي يُنْشَر بها تتنوع المجالات الموضوعية لها وهذا ما أكده الباحثون في الجدول التالي:

جدول رقم (٥) : التخصصات العلمية للباحثين

م	التخصصات العلمية		العدد	النسبة
١	علوم إدارية وتربوية		٩	%١٠
٢	علوم اجتماعية وإنسانية		٥٧	%٦١
٣	علوم بحتة وتطبيقية		١٤	%١٥
٤	حاسب آلي وتقنية معلومات		٩	%١٠
٥	علوم طبية		٥	%٥
	المجموع		٩٤	%١٠٠

فنجد أن مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية نال أكبر قدر من فئة الدوريات العلمية المتخصصة موضوعيا بنسبة ٦١%، ثم مجال العلوم البحتة والتطبيقية بنسبة ١٥% من

الباحثين، فيما بلغ أقلها مجال العلوم الطبية بنسبة ٥% من الباحثين.

وقد أيد جميع الباحثين المجيبين وجود سمات لا بد أن تتوفر في الدوريات، وفندت تلك السمات وفق الجدول التالي:

جدول رقم (٦) : سمات الدوريات التي يؤيدها الباحثون

م	السمات	يؤيد	لا يؤيد	المجموع	المتوسط
١	تشترط الدار شروطًا أو تضع معايير معينة للنشر بها	٩٨	٢	١٠٠	١,٠٢
٢	تتقيد الدورية بشروط أو معايير للنشر	٩٣	٥	٩٨	١,٠٥
٣	هذه المعايير مطبقة على كل الدراسات المنشورة بالدوريات	٨٦	١٣	٩٩	١,١٣
٤	تمدك دار النشر بعد نشر دراستكم بمستلات أو نسخة من الدورية	٧٨	٢٢	١٠٠	١,٢٢
٥	يتم النشر بمقابل مادي	٦٠	٤٠	١٠٠	١,٤٠
٦	إعطاء مكافأة نشر	١٧	٧٨	٩٥	١,٨٢
٧	تنشر الدار الدوريات إلكترونيا	٥٩	٣٩	٩٨	١,٤٠
٨	تنشر مستقلة	٧٤	٢١	٩٥	١,٢٢
٩	تنشر باشتراك بقاعدة بيانات عربية أو عالمية	٥٧	٣٨	٩٥	١,٤٠

أكثر هذه السمات تأييدا كانت وضع دار النشر شروط أو معايير للنشر بها لـ٩٨ باحثًا ومتوسط ١,٠٢، ثم التقيد بتطبيق هذه المعايير لـ ٩٣ باحثًا ومتوسط ١,٠٥، وهذا يدل على اهتمام الباحثين بجودة الأعمال التي تنشر في الدوريات، وأكثر السمات التي لا يؤيدها الباحثون كانت إعطاء مكافأة للنشر وأن النشر يتم بمقابل مادي بمتوسط ١,٨٢ وهذا يدل على عدم الاهتمام بالجوانب المالية عند نشر الباحثين لأعمالهم البحثية في تلك الدوريات.

وقد أكد معظم الباحثين المجيبين على اقتصارهم في نشر أبحاثهم العلمية على دوريات محددة بنسبة ٤٣% منهم، وحدد ٢٨% منهم بأنه أحيانا ما يتم الاقتصار على دوريات معينة، فيما بين ٢٩% من الباحثين بالنشر في أكثر من دورية وعدم اقتصارهم على دوريات معينة، وبرر ٤٨% منهم إلى أن الدوريات التي سبق لهم النشر بها لا تحقق رغباتهم البحثية، ولم يؤيد ٥٢% منهم ذلك.

ثالثا : مواصفات الدوريات

في حين وضح الباحثون أهم المواصفات التي وجدت في الدوريات التي يرغبون النشر بها وهي كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٧) : مواصفات الدورية التي ترغب النشر بها

م	المواصفات		العدد	النسبة
١	أن تكون محكمة وبها لجنة معتمدة ومعروفة لتحكيم الأبحاث قبل نشرها		٩٤	%٩٥
٢	أن تكون دولية وتنشر بلغة غير العربية		٥٢	%٥٣
٣	الانتظام والاستمرار في الصدور		٧٦	%٧٧
٤	أن تكون غير متحيزة وعادلة في نشر الأبحاث تنشر الأعمال حسب دورها في النشر دون محاباة أو تفضيلات		٧٣	%٧٤
٥	أن تكون لها نسخة إلكترونية متاحة على قاعدة بيانات أو الويب		٧٥	%٧٦
٦	أن تكون لها دور في التنمية المستدامة للمجتمع		٥٢	%٥٣
٧	مستوى هيئة التحرير من حيث الألقاب العلمية ومساهمتهم في مجال البحث العلمي والأكاديمي.		٦١	%٦٢
٨	مجال انتشارها بين الباحثين داخل القطر وخارجه		٧١	%٧٢
٩	وجود كشاف خاص أو الاشتراك في نظم التكشيف العربية والأجنبية المتاحة آليًا أو تقليدياً		٤٨	%٤٨
١٠	منح الباحث نسخًا من العدد الذي نشر به أو مستلات		٧٠	%٧١
١١	وجود الرقم المعياري الموحد للدورية(ISSN)		٧٠	%٧١
١٢	يوجد موقع للمجلة في الشبكة العالمية للمعلومات.		٦٥	%٦٦
١٣	أن تضع شروطًا ومعايير للنشر بها وتلزم الباحثين بها		٧٠	%٧١
١٤	أن تكون من ضمن الدوريات المقيمه وطبقت عليها معايير معروفة لتقييم الدوريات		٦٦	%٦٧
١٥	أن تطبق مواصفات مادية جيدة للدورية تشمل : الحجم -نوع الورق -نوع الطباعة -نوع الخط -إخراج الصفحة - الألوان المستخدمة –نوعية الغلاف -نوعية التجليد.		٤٦	%٤٦
١٦	أخرى		٥	%٥

فقد وجدت مواصفات عدة يطلبها الباحثون أكثرها أن تكون الدورية محكمة وبها لجنة معتمدة ومعروفة لتحكيم الأبحاث قبل نشرها بتأييد ٩٥% من الباحثين، يليها انتظام

واستمرار الدورية في الصدور بتأييد ٧٧% منهم، ثم أن تكون لها نسخة إلكترونية متاحة على قاعدة بيانات أو الويب بنسبة ٧٦%، يليها أن تكون الدورية غير متحيزة وعادلة في نشر الأبحاث بحيث تنشر الأعمال حسب دورها في النشر دون محاباة أو تفضيلات بنسبة ٧٤%، فصفة أن يكون مجال انتشارها بين الباحثين داخل القطر وخارجه بنسبة ٧٢%.

كذلك أيد الباحثون المجيبون بعضا من المواصفات الشكلية في إخراج الدورية، وهي كما عرضت في الجدول التالي:

جدول رقم (٨): مواصفات الدورية المادية

م	الوصف المادي		العدد	النسبة
١	الحجم		٥٦	%٥٩
٢	نوع الورق		٥٤	%٥٧
٣	نوع الطباعة		٦٢	%٦٥
٤	نوع الخط		٦٢	%٦٥
٥	إخراج الصفحة		٦٥	%٦٨
٦	الألوان المستخدمة		٤٤	%٤٦
٧	نوعية الغلاف		٤٥	%٤٧
٨	نوعية التجلد		٣٤	%٣٦
٩	أخرى		٩	%٩

فقد اهتم معظم الباحثين بطريقة إخراج الصفحة بنسبة ٦٨% منهم، ثم بالطباعة ونوع الخط بنسبة ٦٥% منهم.

نتائج الدراسة وفق أسلوب دلفي وجولاته:

لقد استندت الدراسة على أسلوب دلفي* لاستخلاص معايير موحدة وانتهاجها كمرجع لتقييم الدوريات العلمية العربية المتخصصة بناء على رأي خبراء (أشرنا سابقا لشروط اختيارهم) وقد لوحظ توافق في آراءهم بنسبة كبيرة لذا اقتصرت على جولتين فقط، وكانت آراؤهم وتحديد مدى توافقها كالتالي:

جدول رقم (٩) : توافق واختلاف آراء الخبراء

م	المحور	عدد المعايير في المحور	التوافق المرتفع للمعايير	التوافق المنخفض للمعايير	المعايير غير المتفق عليها
١	المحور الأول: معايير النشر في الدوريات العربية	٨	٨	لا يوجد	لا يوجد
٢	المحور الثاني : محور تحكيم الأبحاث	٥	٥	لا يوجد	لا يوجد
٣	المحور الثالث : مسئوليات دار النشر تجاه الباحثين	٩	٧	٢	لا يوجد
٤	المحور الرابع : مسئوليات الباحثين تجاه دار النشر	٦	٦	لا يوجد	لا يوجد
٥	المحور الخامس : مواصفات الدورية	١٠	٩	١	لا يوجد

فنجد أن التوافق في آراء الخبراء في تحديد معايير المحاور الخمسة والتي بلغت ٣٨ معيارا قد وصلت إلى ٣٥ معيارا بنسبة ٩٣%، فيما أن التوافق المنخفض وصل إلى ثلاث ونسبة ٧,٨% من المعايير، مما يدل على توافق الخبراء على معظم المعايير الموضوعة للنشر بالدوريات العربية في محاورها الخمسة.

وستُتَنَاول هذه المعايير مفندة إلى محاورها وفق أسلوب دلفي في جولتيه كالتالي:

* وقد أُستُفيد في التحليل وفق أسلوب دلفي من دراسة جيهان السيد "برنامج تدريبي مقترح لتنمية مهارات التفكير الإبداعي في حل المشكلات لأخصائي المكتبات الجامعية السعودية باستخدام أسلوب دلفي " بحث مقبول للنشر في المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، مجلد٤، عدد٢(أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٧).

جدول رقم (١٠) : قياس معايير المحور الأول

م	المحور الأول: معايير النشر في الدوريات العربية	الجولة الأولى			الجولة الثانية			
	المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	التعديل من قبل الخبراء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية
١	ان يقدم البحث مساهمة أصيلة في المجال العلمي	٤	٠	%٩٧	لا يوجد تعديل	٣,٨٩	٠,٣١	%١٠٠
٢	دقة ووضوح الأهداف والأسئلة أو الفرضيات والمنهج	٤	٠	%١٠٠	سلامة البناء المنهجي للدراسة من وضوح الموضوع أو المشكلة والأهداف والمنهج المستخدم	٤	٠	%١٠٠
٣	دقة ووضوح طرق التحليل والمعالجة والنتائج	٤	٠	%٩٧	لا يوجد تعديل	٣,٨٩	٠,٣١	%١٠٠
٤	وضوح ودقة اللغة المستخدمة في الكتابة	٣,٨٩	٠,٣١	%٩٧	لا يوجد تعديل	٣,٨٩	٠,٣١	%٩٧
٥	تقسيم الورقة وترقيم الفقرات بشكل متسلسل واضح	٣,٦٧	٠,٤٧	%٨٩	لا يوجد تعديل	٣,٦٧	٠,٤٧	%٩١,٦٧
٦	الإشارة للمراجع وصحتها وترتيبها	٣,٨٩	٠,٣١	%٩٧	الإشارة للمراجع وصحتها وترتيبها واتباع أسلوب محدد للاستشهادات حسب معيار المجلة	٣,٨٩	٠,٣١	%٩٧
٧	ترقيم وعنونة الجداول والأشكال	٣,٨٩	٠,٣١	%٩٤	لا يوجد تعديل	٣,٧٨	٠,٦٢	%٩٧
٨	الا يزيد البحث عن عدد محدد من الصفحات	٣,٧٨	٠,٤٢	%٨٦	لا يوجد تعديل	٣,٤٤	٠,٩٦	%٩٤,٤٤

حيث اتفق الخبراء على معظم معايير هذا المحور وكما يتضح من الجدول فقد عُدِّلَت صياغة بعض من المعايير بعد الجولة الأولى من جانب الخبراء ورُصِدَت في الجولة الثانية، فنجد أن المعيار أن يقدم البحث مساهمة أصليه وصل في الجولة الأولى إلى إتفاق الخبراء عليه بانحراف معياري(٠) وأهمية نسبية في الجولة الثانية وصلت إلى ١٠٠% أي أكثر

المعايير اتفاقا، وأجمع الخبراء على أهمية توفر المعيار الثاني من هذا المحور وهو دقة ووضوح الأهداف والأسئلة والمنهج في الجولتين الأولى والثانية بمتوسط (٤) وانحراف معياري (٠) وأهمية نسبية ١٠٠%، وأقل المعايير اتفاقا بألا يزيد البحث عن عدد محدد من الصفحات بانحراف معياري (٠,٤٢) وأهمية نسبية ٨٦% في الجولة الأولى وانحراف معياري ٠,٩٦ وأهمية نسبية ٩٤,٤٤% في الجولة الثانية.

جدول رقم (١١) : قياس معايير المحور الثاني

م	المحور الثاني : محور تحكيم الأبحاث	الجولة الأولى			الجولة الثانية			
	المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	التعديل من قبل الخبراء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
١	أن تتوفر لجنة للتحكيم مؤلفة من متخصصين خبراء وأكفاء	٣,٧٨	٠,٤٢	٩٤٪	لا يوجد تعديل	٤	٠	١٠٠٪
٢	أن تقنن معايير التحكيم وتطبق بعدل على كل الأبحاث المنشورة	٣,٧٨	٠,٦٣	٩٤٪	تم إضافة : وأن يكون هناك نموذج تحكيم موحد يرسل للمحكمين	٤	٠	١٠٠٪
٣	أن تقيم الأبحاث في مدة لا تتجاوز الشهر	٣,١١	٠,٩٩	٧٧,٧٨٪	لا يوجد تعديل	٣,٣٣	٠,٩٤	٨٠,٥٦ ٪
٤	أن يتم إبلاغ الباحثين بنتائج التقييم	٣,٨٩	٠,٣١	٩٧٪	لا يوجد تعديل	٤	٠	١٠٠٪
٥	يُختَار المحكمون وفق اختصاص البحث المقدم للنشر كما يؤخذ في الاعتبار المواصفات الآتية: ١ - أن يكون المحكم من ذوي الألقاب العلمية المتقدمة. ٢- أن يكون المحكم ذا خبرة وباع طويل في مجال التخصص ٣- أن يكون المحكم ذا سمعة علمية كبيرة. ٤ -البحوث والمقالات التي كتبها المحكم في مجال التخصص. ٥ - مستوى التعاون في مجال تقييم البحوث من حيث الاستجابة السريعة للتقييم. ٦ - مستوى الملاحظات التي أبداها على البحوث التي أرسلت إليه لتحديد مدى صلاحيتها للنشر.	٣,٨٩	٠,٣١	٩٧٪	لايوجد تعديل	٣,٨٩	٠,٣١	٩٧٪

فنلاحظ اتفاق الخبراء على صياغة ونوعية المعايير في هذا المحور فلم يُعَدَّل أيٌّ منها (تم فقط إضافة أن يكون هناك نموذج تحكيم موحد يرسل للمحكمين من قبل أحد الخبراء)، ووجد اتفاق في تأييد معظم المعايير وأنها مطلوبة بدرجة عالية، حيث وصلت إلى انحراف معياري (٠) وأهمية نسبية ١٠٠% في المعيار الأول والثاني والرابع، ماعدا المعيار الثالث أن تقيم الأبحاث في مدة لا تتجاوز الشهر واتفاق معظم الخبراء بأنه مطلوب بدرجة منخفضة حيث وصل المتوسط الحسابي ٣,١١ والانحراف المعياري ٠,٩٩ والأهمية النسبية ٧٧,٧٨% في الجولة الأولى ومتوسط حسابي ٣,٣٣ وانحراف معياري ٠,٩٤ وأهمية نسبية ٨٠,٥٦% في الجولة الثانية.

جدول رقم (١٢) : قياس معايير المحور الثالث

م	المحور الثالث : مسئوليات دار النشر تجاه الباحثين	الجولة الأولى			الجولة الثانية			
	المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	التعديل من قبل الخبراء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
١	العدل في النشر	٣,٧٨	٠,٤٢	٩٤,٤٤٪	التقيد بالجوانب العلمية والمالية والقانونية بالتساوي بين جميع الباحثين	٣,٨٩	٠,٣١	٩٧٪
٢	إمداده بمستلات من بحثه وعدد واحد على الأقل يتضمن دراسة الباحث المنشورة	٣,٦٧	٠,٤٧	٨٩٪	لا يوجد تعديل	٣,٨٩	٠,٣١	٩٧٪
٣	العمل على توفير حماية للمادة المنشورة	٤	٠	١٠٠٪	تتمثل الحماية الفكرية والمادية للباحثين	٣,٨٩	٠,٣١	٩٧٪
٤	أن تعد وتطبق إجرائية معينة للنشر وتعلنها للباحثين	٤	٠	١٠٠٪	لا يوجد تعديل	٤	٠	١٠٠٪
٥	إعلام الباحث بأسباب رفض النشر إن وجدت	٣,٦٧	٠,٦٧	٩١,٦٧٪	في حالة رفض النشر يُعْلَم الباحث بأسباب الرفض	٣,٦٧	٠,٦٧	٩١,٦٧٪
٦	أن يكون هناك تواصل بين دار النشر والباحث	٣,٥٦	٠,٩٦	٨٨,٨٩٪	أن يكون هناك تواصل بين هيئة التحرير والباحث عند التحكيم والنتيجة رفضا أو قبولا	٣,٦٧	٠,٦٧	٩١,٦٧٪
٧	أن يكون هناك عقد بين الناشر والمؤلف يوضح فيه الحقوق الفكرية لكل منهما	٣,٥٦	٠,٦٨	٨٦,١١٪	لا يوجد تعديل	٢,٧٨	١,٣١	٦٩,٤٤٪
٨					الالتزام بمواعيد صدور الأعداد	٣,٨٩	٠,٣١	٩٧,٢٢٪
٩					الحرص على عدم نشر مواد لا تلتزم بالأمانة العلمية	٣,٦٧	٠,٦٧	٧٢,٢٢٪

وقد خضع هذا المحور لأكثر الملاحظات والتعليقات من جانب الخبراء حيث عُدِّلَ بعض من المعايير فقد وجدت ملاحظة من بعض الخبراء حول صياغة المعيار الأول وهو العدل في النشر، (ويقصد بالعدل هنا النشر حسب ورود الأبحاث للدورية دون تمييز) فوُضِّح في الجولة الثانية، كما أشار أحد الخبراء إلى ماهية المقصود بالمعيار الثالث وهو

العمل على توفير الحماية (تتمثل الحماية بحماية الحقوق الفكرية والمادية للباحثين) ووُضِّحَ في الجولة الثانية، فيما كان هناك اتفاق جماعي من جانب الخبراء على تأييدهم للمعيار الرابع وهو أن تعد وتطبق إجرائية معينة للنشر وتعلنها للباحثين في الجولتين بمتوسط حسابي ٤ وانحراف معياري (٠) وأهمية نسبية ١٠٠%، وقد اتفق الخبراء على عدم أهمية المعيار السابع وهو أن يكون هناك عقد بين الناشر والمؤلف يوضح فيه الحقوق الفكرية لكل منهما بانحراف معياري ١,٣١ وأهمية نسبية ٦٩% في الجولة الثانية، وقد برر الخبراء ذلك بأن العقد يكون في نشر الكتب وليس في الدوريات، لذا فقد أُلْغِي في قائمة المعايير النهائية، وقد أضاف الخبراء المعيارين الثامن والتاسع وأُدْرِجوا في الجولة الثانية.

جدول رقم (١٣) : قياس معايير المحور الرابع

م	المحور الرابع : مسئوليات الباحثين تجاه دار النشر	الجولة الأولى			الجولة الثانية			
	المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	التعديل من قبل الخبراء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
١	الالتزام بشروط النشر	٣,٨٩	٠,٣١	٩٧٪	الالتزام بشروط النشر ومتطلباته العلمية والفنية	٤	٠	١٠٠٪
٢	أن يرسل مع البحث السيرة العلمية للباحث	٢,٦٧	١,٣٣	٧٥٪	لا يوجد تعديل	٣	١,٢٥	٧٥٪
٣	أن يرسل مع البحث ملخص باللغة العربية والإنكليزية	٣,٧٨	٠,٦٣	٩٤٪	لا يوجد تعديل	٤	٠	١٠٠٪
٤	ألا يكون البحث منشورًا او معروضًا للنشر في مجلة اخرى	٤	٠	١٠٠٪	لا يوجد تعديل	٤	٠	١٠٠٪
٥					أن تتوفر في البحث الأمانة العلمية	٤	٠	١٠٠٪
٦					التجاوب والتواصل المستمر مع المجلة	٣,٦٧	٠,٦٧	٩١,٦٧٪

وقد عُدِّلَ بعض من المعايير في هذا المحور بناء على ملاحظة بعض الخبراء، فعدل المعيار الأول إلى توضيح اكثر كما هو مبين في الجدول، ويعد هذا المحور أكثر المحاور اتفاقا في تأييد أهمية معاييره من جانب الخبراء فنجد المعيار الأول والثالث والرابع والخامس وصلت إلى متوسط حسابي (٤) وانحراف معياري (٠) وأهمية نسبية ١٠٠%، ويعد المعيار الثاني اكثر معايير هذا المحور حدده الخبراء مطلوبا بدرجة منخفضة بانحراف معياري ١,٣٣ في الجولة الأولى و ١,٢٥ في الجولة الثانية وأهمية نسبية ٧٥% في الجولتين، وأُضِيفَ معياران بناء على تنويه الخبراء وهما أن تتوفر في البحث الأمانة العلمية ولقي اتفاقا كبيرا في الجولة الثانية من جانب الخبراء بانحراف معياري (٠) وأهمية نسبية ١٠٠%، والمعيار السادس التجاوب والتواصل المستمر مع المجلة ولكنه وجد توافق نسبي بانحراف معياري ٠,٦٧ وأهمية نسبية ٩١,٦٧%.

جدول رقم (١٤): قياس معايير المحور الخامس

م	المحور الخامس : مواصفات الدورية	الجولة الأولى			الجولة الثانية			
	المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	التعديل من قبل الخبراء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية
١	أن تسعى بصفة مستمرة لتحسين نظام التقييم بالدورية لتتوافق مع المعايير الدولية.	٤	٠	١٠٠٪	لا يوجد تعديل	٤	٠	١٠٠٪
٢	أن تصدر عن جهة علمية معترف بها (جامعات-معاهد- مراكز بحوث- جمعيات علمية دور نشر ذات سمعة علمية طيبة).	٤	٠	١٠٠٪	لا يوجد تعديل	٤	٠	١٠٠٪
٣	أن يكون لها هيئة تحرير (Editorial Board) و يفضل ان يكونوا من الأكاديميين المتخصصين ذوي خبرة و سمعة طيبة في مجال النشر الأكاديمي.	٣,٨٩	٠,٣١	٩٧٪	لا يوجد تعديل	٣,٨٩	٠,٣١	٩٧٪
٤	أن يظهر بوعاء النشر قواعد التحرير تبين كيفية كتابة الأبحاث و طرق تقديمها وآلية مراجعتها أو تحكيمها أو خطوات وشروط أو معايير قبول البحوث و النشر بها.	٣,٧٨	٠,٤٢	٩٤٪	أن يظهر بالدورية قواعد التحرير تبين كيفية كتابة الأبحاث و طرق تقديمها و آلية مراجعتها....	٣,٧٨	٠,٤٢	٩٤,٤٤٪
٥	تكون مفهرسة وملخصات أبحاثها تظهر في الأدلة العالمية المعترف بها (مثل: Thomson Reuters ; the Science Citation Index Expanded and Journal Citation Reports/Science Edition	٣,٨٩	٠,٣١	٩٧٪	تكون مكشفة وتسعى لتكون ملخصات أبحاثها تظهر في الأدلة العالمية المعترف بها.....	٣,٧٨	٠,٤٢	٩٤٪
٦	أن تكون للدورية ترقيم دولي (الرقم الدولي الموحد للدوريات International Standard Serial Number (ISSN).	٣,٨٩	٠,٣١	٩٧٪	لا يوجد تعديل	٣,٨٩	٠,٣١	٩٧٪
٧	أن يكون للدورية رقم تأثير (IF) في حالة الدوريات التي مر علي صدورها سنتان على الأقل.	٣,٦٧	٠,٦٧	٩١,٦٧٪	لا يوجد تعديل	٣,٧٨	٠,٤٢	٩٤,٤٤٪
٨	أن يكون وعاء النشر في مجال التخصص للمتقدم	٣,٨٩	٠,٣١	٩٧٪	أن تكون الدورية في مجال التخصص للمتقدم	٣,٨٩	٠,٣١	٩٧٪
٩	أن تلتزم بمواعيدها في تاريخ (فترة) الإصدار	٣,٦٧	٠,٩٤	٩١,٦٧٪	لا يوجد تعديل	٣,٦٧	٠,٩٤	٩١,٦٧٪
١٠	أن يكون للدورية حساب أو موقع على شبكة الإنترنت لنشر الدراسات بها	٤	٠	١٠٠٪	لا يوجد تعديل	٣,٨٩	٠,٣١	٩٧٪

يتناول هذا المحور معايير مواصفات الدورية ويعد اكثر المحاور تعدادا حيث بلغ ١٠ معايير وظهر فيه اتفاق عام في تأييد الخبراء للمعايير بين الجولتين، حيث وجد اتفاقا في إجماع الخبراء بتأييد المعيار الأول وهو أن تسعى بصفة مستمرة لتحسين نظام التقييم بالدورية لتتوافق مع المعايير الدولية، والمعيار الثاني وهو أن تصدر عن جهة علمية معترف بها (جامعات–معاهد– مراكز بحوث–جمعيات علمية دور نشر ذات سمعة علمية طيبة) بكونها مطلوبة بدرجة عالية فوصلت لمتوسط حسابي بلغ (٤) وانحراف معياري (٠) وأهمية نسبية ١٠٠%، وعدل المعيار الرابع والثامن بناء على ملاحظة أحد الخبراء في استبدال مصطلح وعاء النشر بالدورية في الجولة الثانية، كما عُدِّل المعيار الخامس إلى تكون مكشفة وتسعى لتكون ملخصات أبحاثها تظهر في الأدلة العالمية المعترف بها بناء على توجيه أحد الخبراء، كما وجد اتفاق منخفض في تأييد الخبراء للمعيار التاسع وهو أن تلتزم الدورية بمواعيدها في تاريخ (فترة) الإصدار بمتوسط حسابي ٣,٦٧ وانحراف معياري ٠,٩٤ وأهمية نسبية ٩١,٦٧% في كلتا الجولتين.

ومن خلال استعراض المعايير في المحاور الخمسة والاطلاع على رأي الخبراء ومدى تأييدهم واتفاقهم حُذِفَت المعايير غير المتفق عليها كما رُتِّبت المعايير وفق أهميتها النسبية لكل محور، ويمكن ان نخرج بمعايير تقييم الدوريات العربية بالتالي:

المحور الأول: معايير النشر في الدوريات العربية واشتمل على ٨ معايير هي:

١– ان يقدم البحث مساهمة أصيلة في المجال العلمي.
٢– سلامة البناء المنهجي للدراسة من وضوح الموضوع أو المشكلة والأهداف والمنهج المستخدم.
٣– وضوح ودقة اللغة المستخدمة في الكتابة.
٤– الإشارة للمراجع وصحتها وترتيبها واتباع أسلوب محدد للاستشهادات حسب معيار المجلة.
٥– ترقيم وعنونة الجداول والأشكال.
٦– تقسيم الورقة وترقيم الفقرات بشكل متسلسل واضح.
٧– ألا يزيد البحث عن عدد محدد من الصفحات.

المحور الثاني: محور تحكيم الأبحاث واشتمل على ٥ معايير هي:

١. أن تتوفر لجنة للتحكيم مؤلفة من متخصصين خبراء وأكفاء.

٢. أن تقنن معايير التحكيم وتطبق بعدل على كل الأبحاث المنشورة وأن يكون هناك نموذج تحكيم موحد يرسل للمحكمين.
٣. أن يتم إبلاغ الباحثين بنتائج التقييم.
٤. يتم اختيار المحكمين وفق اختصاص البحث المقدم للنشر كما يؤخذ في الاعتبار المواصفات الآتية :

- أن يكون المحكم من ذوي الألقاب العلمية المتقدمة.
- أن يكون المحكم ذا خبرة وباع طويل في مجال التخصص.
- أن يكون المحكم ذا السمعة العلمية الكبيرة.
- البحوث والمقالات التي كتبها المحكم في مجال التخصص.
- مستوى التعاون في مجال تقييم البحوث من حيث الاستجابة السريعة للتقييم.
- مستوى الملاحظات التي يبديها على البحوث التي أرسلت إليه لتحديد مدى صلاحيتها للنشر.
- أن تقيم الأبحاث في مدة لا تتجاوز الشهر.

المحور الثالث : مسئوليات دار النشر تجاه الباحثين واشتمل على ٨ معايير وهي:

١. أن تعد الدورية وتطبق إجرائية معينة للنشر وتعلنها للباحثين.
٢. الحرص على عدم نشر مواد لا تلتزم بالأمانة العلمية.
٣. أن تتقيد الدورية بالجوانب العلمية والمالية والقانونية بالتساوي بين جميع الباحثين.
٤. إمداد الباحث بمستلات من بحثه وعدد واحد على الأقل يتضمن دراسة الباحث المنشورة.
٥. تعمل الدورية على توفير حماية للمادة المنشورة وتتمثل بالحماية الفكرية والمادية للباحثين.
٦. في حالة رفض النشر يُعْلَم الباحث بأسباب الرفض.
٧. أن يكون هناك تواصل بين هيئة التحرير والباحث عند التحكيم والنتيجة رفضا أو قبولا.
٨. أن تلتزم الدورية بمواعيد صدور الأعداد.

المحور الرابع : مسئوليات الباحثين تجاه دار النشر واشتمل على ٦ معايير هي:

١- الالتزام بشروط النشر.
٢- أن يرسل مع البحث ملخص باللغة العربية والإنكليزية.

٣- ألا يكون البحث منشورًا أو معروضًا للنشر في مجلة أخرى.
٤- أن تتوفر في البحث الأمانة العلمية.
٥- أن يرسل مع البحث السيرة العلمية للباحث.
٦- التجاوب والتواصل المستمر مع المجلة.

المحور الخامس : مواصفات الدورية واشتمل على ١٠ معايير هي:

١- أن تسعى الدورية بصفة مستمرة لتحسين نظام التقييم بها لتتوافق مع المعايير الدولية.
٢- أن تصدر عن جهة علمية معترف بها (جامعات-معاهد- مراكز بحوث-جمعيات علمية- دور نشر ذات سمعة علمية طيبة).
٣- أن يكون لها هيئة تحرير (Editorial Board) و يفضل أن يكونوا من الأكاديميين المتخصصين ذوي خبرة وسمعة طيبة في مجال النشر الأكاديمي.
٤- أن يظهر بالدورية قواعد التحرير تبين كيفية كتابة الأبحاث وطرق تقديمها وآلية مراجعتها وخطوات وشروط أو معايير قبول البحوث والنشر بها.
٥- أن يكون للدورية حساب أو موقع على شبكة الإنترنت لنشر الدراسات بها.
٦- أن تكون الدورية مكشفة وتسعى لتكون ملخصات أبحاثها تظهر في الأدلة العالمية المعترف بها (مثل: Thomson Reuters ; the Science Citation Index Expanded and Journal Citation Reports/Science Edition
٧- أن يكون للدورية ترقيم دولي (الرقم الدولي الموحد للدوريات International Standard Serial Number (ISSN.
٨- أن يكون للدورية رقم تأثير (IF) في حالة الدوريات التي مر سنتان علي صدورها على الأقل.
٩- أن يكون وعاء النشر في مجال التخصص للمتقدم.
١٠- أن تلتزم الدورية بمواعيد صدورها في تاريخ (فترة) الإصدار.

رابعا : نتائج وتوصيات الدراسة

وفيما يتعلق بنتائج استبانة الباحثين يمكن عرض ملخص للنتائج السابقة في عرض البيانات كالتالي:

- وجد تفاوت بين الباحثين المجيبين على الاستبانة في اختلاف وتعدد جنسياتهم من الدول العربية كذلك في تخصصاتهم الموضوعية ومستوياتهم العلمية.
- إن معظم الباحثين ويمثلون ٩٦% سبق لهم نشر أبحاثهم في دوريات علمية.
- أكد الأغلبية منهم وهم ٧٧% على نشرهم في دوريات علمية متخصصة ومحكمة، وبعض منهم (١٦%) قد نُشِرَ لهم أبحاثهم في دوريات أجنبية.
- إن هناك عدة مواصفات يطمح الباحثون العرب بتوفرها في الدوريات التي يرغبون نشر أبحاثهم بها، تدل معظمها على اهتمامهم بجودة الأعمال المنشورة في تلك الدوريات وجودة مستوى الدورية وفعاليتها، منها ان تكون محكمة وبها لجنة معتمدة ومعروفة لتحكيم الأبحاث قبل نشرها بنسبة ٩٥%، وهذا ما أجمع عليه الخبراء باتفاقهم على تحديده كأهم معايير المحور الثاني؛ تحكيم الأبحاث.
- تأييد الباحثين وجود معايير موحدة لا بد أن تعمم على تلك الدوريات.
- اتفاق الخبراء وإجماع تأييدهم لمعايير من المهم أن تتوفر في الدوريات العربية في المحاور الخمسة التي عُرِضَت عليهم.
- أن هناك توافقًا بين رأي الباحثين والخبراء في توفر معايير ومواصفات لا بد أن تقنن على الدوريات العربية.

التوصيات :

- العمل على اعتماد المعايير المنتهجة في هذه الدراسة وتعميم تطبيقها على الدوريات العربية لتحسين أداء الدوريات وتطوير مستواها العلمي.
- التخطيط لإيجاد جهة على مستوى العالم العربي تتكفل بتطبيق معايير موحدة للنشر في الدوريات (جهة ذات سيادة في مجال البحث العلمي) وتعمل على تصميم نظام لتقييم الدوريات على مستوى العالم العربي توحد الجهود المبذولة والمتفرقة، وتقنن تلك المعايير وفق المعايير التي رُشِّحَت من جانب الخبراء والتي سوف تخرج بها هذه الدراسة، هذه الجهات مثل مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز العامة أو الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات أو تابعة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- التوعية بأهمية الإجابة على الاستبانات وأن نتائجها تعمم على جميع المجتمع بما فيهم المجيبين على الاستبانة.

خامسا: مراجع وحواشي الدراسة :

(1) Alzeheimi, Saleh , Zeki, Akram. (2014). قياس فاعلية بناء وتطوير برنامج محوسب لإدارة وتحليل الاستشهادات المرجعية العربية. Qatar Foundation Annual Research Conference Proceedings: Vol. , ITPP0027.
http://www.qscience.com/doi/abs/10.5339/qfarc.2014.ITPP0027

(2) يمكن الرجوع إلى جدول توضيح موقف المجلات العلمية العربية التي طُلِبَ تقييمها لعام ٢٠١٠ في دراسة معوض.

(٣) المنهل، شراكة استراتيجية بين شركتي المنهل و Turnitin® لإطلاق برنامج مكافحة الانتحال للمحتويات العربية، (٢٠١٤).على الموقع :
http://www.almanhal.com/News/NewDetails.aspx?newsId=1171

(٤) حلقة نقاش عن تهيئة الدوريات العلمية العربية للإدراج في قاعدة ISI، رسالة الجامعة، على:
http://rs.ksu.edu.sa/59326.html